الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بحالة البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لغينيا ـ بيساو ؛

( ج ) اتخاذ ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية لغينيا ـ بيساو والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد ، في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها السابعة والثلاثين .

**الجلسة العامة ١٠٣**
**١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١**

## ٣٦/٢١٨ - تقديم المساعدة إلى أوغندا

**إن الجمعية العامة ،**

**إذ تشير** إلى قرارها ٣٤/١٢٢ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي كان مما قامت به فيه أن أعربت عن بالغ القلق إزاء ما ألمّ بأوغندا من خسارة فاجعة في الأرواح ، ودمار واسع النطاق في الممتلكات ، وضرر فادح في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، وناشدت المجتمع الدولي على وجه الاستعجال أن يتبرع بسخاء لتلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، وقرارها ٣٥/١٠٣ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

**وإذ تأخذ في اعتبارها** خطة أوغندا الانمائية العشرية التي قدمت إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، وبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده المؤتمر[٢١١] ،

**وإذ تدرك** أن أوغندا ليست بلداً غير ساحلي فقط ، وإنما هي أيضاً من أقل البلدان نمواً وأشدها تأثراً ،

**وإذ تشير** إلى اجتماع المانحين المعني بتقديم المساعدة إلى أوغندا ، المعقود في باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ برعاية البنك الدولي ،

**وإذ تلاحظ مع القلق** أن الجفاف الشديد قد دمّر أسباب الحياة لمئات عديدة من آلاف البشر ، وأن المساعدة العاجلة ضرورية لاصلاح المرافق والخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية بالمناطق المتأثرة ،

**وإذ تلاحظ** نداءات الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتقديم مساعدة انسانية طارئة لأوغندا ،

**وقد درست** تقرير الأمين العام المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٥/١٠٣[٢١٢] ،

**وإذ تؤكد من جديد** الحاجة الماسة إلى اجراء دولي لمساعدة حكومة أوغندا فيما تبذله من جهود من أجل التعمير والانعاش والتنمية على المستوى الوطني ، وإعادة توطين الأعداد الكبيرة من اللاجئين العائدين والاشخاص المشردين وادماجهم في النسيج الدائم للمجتمع ،

١ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة لأوغندا ؛

٢ - **تعرب عن تقديرها كذلك** للدول والمنظمات التي قدمت المساعدة إلى أوغندا ؛

٣ - **ترجو مرة أخرى** من الأمين العام ايفاد بعثة إلى أوغندا للتشاور مع الحكومة بشأن أشد احتياجاتها الحاحاً في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، وتقديم تقرير تلك البعثة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

٤ - **ترجو كذلك** من الأمين العام ضمان اتخاذ ما هو مناسب من الترتيبات المالية والترتيبات المتعلقة بالميزانية لتنظيم برنامج دولي فعال لمساعدة أوغندا ، ولتعبئة المساعدة الدولية ؛

٥ - **تدعو** المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتبرعة ، إلى اتاحة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة أوغندا الانمائية العشرية ، وفقاً لبرنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ؛

٦ - **تجدد على وجه الاستعجال نداءها** لجميع الدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية ، أن تتبرع بسخاء ، عن طريق القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، لتلبية احتياجات أوغندا في مجال التعمير والانعاش والتنمية ، ولتلبية متطلباتها الطارئة ؛

٧ - **تحث** الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية ، مرة أخرى ، على الاستجابة بسخاء للنداء الذي وجه في اجتماع المانحين المعقود في باريس ؛

٨ - **تجدد نداءها** للمجتمع الدولي أن يساهم في الحساب الخاص الذي أنشىء في مقر الأمم المتحدة بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى أوغندا ؛

٩ - **تدعو** المؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ـ لاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ـ إلى أن تواصل وتزيد برامجها الحالية والمستقبلة لمساعدة أوغندا ، وأن تبلغ الأمين العام دورياً بما اتخذته من خطوات وما أتاحته من موارد لمساعدة ذلك البلد ؛

١٠ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأغذية

---

(٢١٢) A/36/599 .

العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي إلى أن تعرض على مجالس ادارتها الاحتياجات الخاصة لأوغندا للنظر فيها ، وأن تبلغ الأمين العام بما تتخذه تلك الهيئات من قرارات في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛

١١- ترجو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه للمساعدة الانسانية في أوغندا ؛

١٢- ترجو من الأمين العام :

( أ ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية لأوغندا ؛

( ب ) أن يبقي الحالة في أوغندا قيد الاستعراض المستمر ، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية المعنية ، وأن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ ، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لأوغندا .

**الجلسة العامة ١٠٣**
**١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١**

## ٣٦/٢١٩ - تقديم المساعدة إلى ليسوتو

**إن الجمعية العامة ،**

**إذ تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي كان مما قام به المجلس فيه أن أعرب عن القلق ازاء الحالة الخطيرة الناشئة عن اغلاق جنوب افريقيا بعض مراكز الحدود بين جنوب افريقيا وليسوتو بهدف ارغام ليسوتو على الاعتراف ببانتوستان الترانسكي ،

**وإذ تثني** على قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ، لاسيما قرار الجمعية العامة ٦/٣١ ألف المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ،

**وإذ تدرك كل الادراك** أن قرار حكومة ليسوتو عدم الاعتراف بالترانسكي قد فرض عبئاً اقتصادياً خاصاً على شعبها ،

**وإذ تؤيد بقوة** النداءات الواردة في قراري مجلس الأمن ٤٠٢ (١٩٧٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٤٠٧ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وفي قرارات الجمعية العامة ٩٨/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٨/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٣٠/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٩٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والنداءات الموجهة من الأمين العام ، والتي تدعو جميع الدول والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى المساهمة بسخاء في برنامج المساعدة الدولي لتمكين ليسوتو من الاضطلاع بتنميتها الاقتصادية وتعزيز قدرتها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً ،

**وقد درست** تقرير الأمين العام[٢١٣] ، الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى ليسوتو ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٣٥ ، لاستعراض الحالة الاقتصادية والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لليسوتو ،

**وإذ تلاحظ** الأولوية التي تعطيها حكومة ليسوتو لرفع مستويات انتاج الأغذية عن طريق زيادة الانتاجية ، مما يقلل من اعتماد البلد على جنوب افريقيا في الواردات الغذائية ،

**وإذ تدرك** أن الأسعار المرتفعة التي تدفعها ليسوتو لوارداتها من المنتجات النفطية من جراء حظر النفط المفروض على جنوب افريقيا قد صارت عائقاً خطيراً أمام تنمية البلد ،

**وإذ تسلّم** ، فيما يتصل بعمليات الحظر هذه ، بالتزام المجتمع الدولي بمساعدة بلدان مثل ليسوتو تتصرف على نحو يدعم ميثاق الأمم المتحدة وتمتثل لقرارات الجمعية العامة ،

**وإذ تشير** إلى قراريها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٧/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، واذ تلاحظ ، في هذا الصدد ، الوضع الجغرافي السياسي لليسوتو الذي يستلزم اقامة صلات جوية وصلات سلكية ولاسلكية ، على وجه السرعة ، مع البلدان الافريقية المجاورة وسائر العالم ،

**وإذ تأخذ في اعتبارها** حاجة ليسوتو إلى شبكة وطنية من الطرق من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية المخططة ولتقليل اعتمادها على شبكة جنوب افريقيا ، للوصول إلى عدة مناطق من البلد تأثرت بفرض جنوب افريقيا قيوداً على السفر ،

**وإذ تحيط علماً** بمشاكل ليسوتو الخاصة المرتبطة بتوظيف أعداد كبيرة من رجالها القادرين على العمل في جنوب افريقيا ،

**وإذ تحيط علماً أيضاً** بالأولوية التي أعطتها حكومة ليسوتو لمشكلة استيعاب الجيل الناشيء في الاقتصاد ، فضلاً عن استيعاب العمال المهاجرين العائدين من جنوب افريقيا ،

**وإذ ترحّب بما** اتخذته حكومة ليسوتو من اجراءات لزيادة فعالية استخدام المرأة في عملية التنمية عن طريق تشجيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد ،

**وإذ تأخذ في اعتبارها أيضاً** وضع ليسوتو بوصفها بلداً غير ساحلي ومن أقل البلدان نمواً وأشدها تأثراً ،

**وإذ تشير** إلى قرارها ٩٨/٣٢ الذي كان مما قامت به فيه أن سلمت بأن استمرار تدفق اللاجئين من جنوب افريقيا يفرض عبئاً اضافياً على ليسوتو ،

---

(٢١٣) A/36/266-S/14497 .